### في ندوة مكافحة بيع الأدوية على الأرصفة..

# المشاركون يحملون وزارة الصحـــــة مسؤولية استفحالهـــا

إياد عطية الخالدي

**-وزير الصحة: الظاهرة تشجع على ظهور أسواق لتسرب الأدوية وتشكل غطاء لممارسة ترويج المخدرات**

**-المفتش العام: أنشأنا لجنة لمكافحة الظاهرة منذ ١٥ شهراً**

ضجت القاعة بالتصفيق عندما أكملت الصيدلانية رواء مداخلتها في ندوة "مكافحة انتشار الأدوية على الأرصفة في الشوارع العامة هو واجب وطني وأخلاقي".. التي أقامتها وزارة الصحة في يوم ٢١ / من الشهر الجاري.

وحولت مجرى الحوار في هذه الندوة من حديث خطابات ومجادلات لا معنى لها.. إلى حديث سلط الأضواء على جزء كبير من الحقائق والوقائع كما هي.. ووضع المسؤولين في وزارة الصحة في موقف حرج لم يكن من السهولة الخروج منه..

**إنكم تعرفون**

قالت رواء مخاطبة المسؤولين في وزارة الصحة وعلى رأسهم السيد الوزير:

- اتصور إنكم تعرفون أن نسبة ٩٠٪ من الأدوية تسرق من قبل الأطباء والممرضين، بل إن بعض الأطباء يستخدمون المرضى لسرقة الأدوية إذ يتفق مع المريض بأن يكتب له في الوصفة علاجاً مقابل ثلاثة للطبيب نفسه.

وقالت إن الأطباء يتبعون وسائل عديدة للوصول إلى غاياتهم وعدم وضع تواقيعهم على الوصفة واحدة منها.. وأنه يومياً تخرج عشرات الأكياس المليئة بالأدوية من المستشفيات والدوائر الصحية.

وعندما رد مدير الأمور الطبية على مداخلة رواء واصفاً حديثها بأنه طلقة مؤقتة.. أين كانت من هذه الحقائق ولماذا لم تقل من قبل؟! وبدا المدير الصيدلاني متلعثماً وهو يتحدث عن التكاتف والتعاون الذي لمسه بين زملائه الصيادلة والأطباء في المستشفيات والدوائر الصحية.

أوضحت رواء بأنها سبق أن قدمت لهم أدلة وحقائق تحدد حجم السرقات التي يقوم بها الأطباء والصيادلة ومنتسبو وزارة الصحة.. وأن الوزارة اكتفت بتقديم شكر وتقدير لها، وهي لا تحتاجهما أصلاً، وأهدافها هي متابعة الأدلة والوقائع التي أشارت لها في تقرير قدمته إلى الوزارة.

تحدث بعدها أحد الصيادلة مصححاً رد زميله مدير الأمور الطبية، موضحاً أن زميله لم يكن دقيقاً لأنه جديد في منصبه هذا، وهناك بالفعل أطباء يعمدون إلى عدم التوقيع على الوصفة بوضوح على خلاف التعليمات والأصول المرعية.

**مواجهة الحقائق**

وأكد الصيدلاني محمد كريم الحلفي وهو صيدلي أهلي حقيقة الفساد الإداري المستشري في وزارة الصحة حينما أشار إلى أن الصيدليات الأهلية مليئة بأدوية مصانع شركة سامراء للأدوية وهي صناعة وطنية وغير مستوردة.

وقال الحلفي: علينا أن نواجه الحقيقة المرة كما هي ونشير بدقة ووضوح إلى مكامن الخطأ وهو أن الفساد الإداري مسؤول عن هذه الظاهرة المؤلمة وأن التهرب من مواجهة الحقائق لن يوصلنا إلى نتيجة..

في إشارة منه إلى كلمات المسؤولين في وزارة الصحة التي أحالت المشكلة إلى أسباب ليست أساسية وإنما نتائج عرضية للفساد المالي والإداري.

**مسؤولون غير أكفاء**

وتحدث د. صالح في الندوة عن حقائق بوجود مديرين ومسؤولين غير أكفاء في إدارة العمل في وزارة الصحة..

وقال صالح أن المسؤولين الذين يجلسون على مكاتبهم ولا يقومون بجولات ميدانية، لا يمكن لهم أن يؤدوا واجبهم بصورة جيدة.

وأوضح الطبيب وجود مديرين غير أكفاء يديرون المستشفيات والدوائر والمراكز الصحية.. وهذه حقيقة يجب أن نواجهها، وشدد الطبيب على أن حجم الفساد الإداري يحتاج بالفعل إلى شجاعة للتصدي له، وإلى عقوبات رادعة للذين أدمنوا الفساد بعد أن أمنوا من العقاب.

وعلق الطبيب على حديث التكاتف بين المسؤولين والموظفين أو الأطباء في الدوائر الصحية والمستشفيات بأنه تكاتف مصلحي، فالفاسدون يتكاتفون أيضاً، وليس التكاتف دائماً هو تعاون يحق لنا الإشادة به.

ويذكر أن د. جليل الشمري الوكيل الإداري في وزارة الصحة أعلن في أكثر من مناسبة بأن وزارته قضت بنسبة ٩٠٪ من الفساد الإداري في مقر وزارة الصحة و٨٠٪ في الدوائر الصحية والمستشفيات التابعة لها.

غير إن ما كشفت عنه هذه الندوة يلقي بالشكوك حول مزاعم الوكيل الإداري في وزارة الصحة.

**تزوير الوصولات وتهريب الأدوية**

وكشف العقيد حيدر مسؤول حماية المذاخر الصحية السابق الذي أبعد عن منصبه عن إن الفساد الإداري اتخذ أساليب أخرى عبر طرق ملتوية تمثلت بطبع وصولات وشعارات مزورة.

وأوضح حيدر أن المساعدات الإنسانية التي تقدمها المنظمات الدولية تفرغ وتسرق قبل وصولها إلى المذاخر، وحتى بعد دخولها.لكن وأضاف حيدر أن هناك أوجهاً أخرى للفساد تتمثل بإعادة تهريب الأدوية ولاسيما الأدوية الباهظة الثمن إلى مصادرها الأولى عن طريق الحدود ليتم شحنها وبيعها إلى العراق مرة أخرى.. وعبر حيدر عن أسفه لاستمرار هذه الظاهرة وعدم وضع حد لها..

وتابع في حديث لـ(المدى) أن معظم المسؤولين والموظفين في المذاخر الصحية متكاتفون ويشكلون شبكة لا يمكن اختراقها، وأن الذي يكشف عن أساليبهم وفسادهم يدفع الكثير أقلها وظيفته إن لم يدفع حياته بالمقابل فإن الأدلة لا يمكن الحصول عليها بسهولة، لأن الفساد في وزارة الصحة جماعي وليس فردياً، وإن سقوط أي فرد يعني سقوط المجموعة كلياً.

وقال إنه أبلغ المسؤولين في وزارة الصحة عن وجود هذا الحجم الكبير من الفساد، لكنهم يطالبونه بالأدلة بدلاً أن يتقصوا الحقائق بأنفسهم، وابدى العقيد حيدر عن استغرابه لهذا المنطق الذي يضع من يشير أو يبلغ عن فساد في موضع الورطة بدلاً من ان يحفز المسؤولين في الوزارة على المتابعة وتقصي الحقائق التي لا يمكن إنكارها وتجاهلها إلا عن عمد أو جهل.

**كلمة السيد الوزير**

وحدد الدكتور عبد المطلب علي محمد وزير الصحة.. المخاطر التي تنتج عن بيع وتداول الأدوية في غير الأماكن المخصصة لها.. من إنها قد تكون من مناشئ مجهولة الهوية أو قد تكون منتهية المفعول.

وقال الوزير: إن هذه الظاهرة تساعد على ظهور أسواق تشجع بالتخلف.

وتابع الوزير: نحن الآن نحمل على عاتقنا منع تسرب الأدوية.. لكن العملية ويقصد (ظاهرة انتشار بيع الأدوية على الأرصفة) تحتاج إلى جهود وزارة الداخلية والسادة الأجلاء أئمة الجوامع.

وفي نهاية كلمته ثمن الوزير الجهد الذي بذله المفتش العام في الاستجابة لدعوة الوزارة بإقامة هذه الندوة.

**ظاهرة لها تاريخها**

أما الدكتور عادل عبد المحسن المفتش العام في وزارة الصحة فتطرق إلى أسباب انتشار ظاهرة بيع الأدوية على الأرصفة مشيراً إلى إنها ظاهرة تسرب الأدوية، التي تكون مأخوذة أصلاً من مال حرام، إضافة إلى كونها تشكل غطاء لممارسة عدد من عديمي الضمير الذين يقومون ببيع وترويج المخدرات والأدوية ذات التأثير على السلوك والحياة النفسية فضلاً عن كونها ظاهرة غير حضارية توصم مجتمعنا متجذرة منذ أكثر من ستة عشر عاماً، أي منذ الحصار في زمن النظام السابق، فنظراً لما عانى المواطن العراقي من شحة الأدوية اضطر على اثرها المواطنون إلى اللجوء إلى العصابات التي استغلت تلك الظروف لبيع الأدوية المغشوشة.

وتحدث المفتش العام عن الإجراءات التي اتخذتها الوزارة لمكافحة هذه الظاهرة.. ومنها منع مزاولة معاون الصيدلي لمهنة الصيدلة، وعدم إجازة ممارسة المهنة إلا لصيدلي معروف بخبرته الجيدة ومنع المذاخر غير الرسمية من مزاولة بيع الأدوية، والتأكيد على فحص الأدوية من قبل دوائر الرقابة الصحية بما فيها الأدوية المعروفة المنشأة والمستوردة من قبل الوزارة.

وأشار المفتش العام إلى أن الوزارة شكلت لجاناً لمكافحة هذه الظاهرة منذ أكثر من ١٥ شهراً وأقامت عدداً من الندوات والدراسات وقامت باستطلاعات وإحصائيات لمعرفة أسباب انتشار هذه الظاهرة، ووصلت إلى نتائج مهمة ستنطلق منها الوزارة لوضع المعالجات والحلول لهذه الظاهرة.

وأشاد المفتش بجهود دوائر صحة محافظة بابل والنجف وكركوك التي تمكنت من القضاء على هذه الظاهرة نهائياً.

وشكر وسائل الإعلام لمحاربتها هذه الظاهرة فلولا الإعلام لكانت جهودنا ضائعة.

**وفروا الدواء أولاً**

وقال السيد ناجي محمد ممثل ديوان الوقف السني علينا أن نركز على أصل الداء وأصل العلة ومعالجة ضعف الدولة وفساد الذمم وعلينا أن نختار مسؤولين تتوفر فيهم النزاهة والكفاءة، فالنزاهة وحدها لا تكفي والكفاءة وحدها لا تكفي، وقبل أن تطالب الناس بالامتناع عن شراء الدواء من الأرصفة علينا أن نوفر لهم هذا الدواء.

**تشكيل لجان**

واقترح الدكتور عامر الخزاعي تشكيل لجنة لمتابعة تسرب الأدوية على ان يكون اجتماعها أسبوعيا وطالب بدور كبير لوزارة الداخلية.

ووصف الخزاعي عمل الوزارة الحالي بأنه عمل وزارة أزمات، ورفض أي مقترح برفع أسعار الدواء نظراً للدخل المتواضع للمواطن العراقي.

**الحصص الدوائية**

وطرح عدد من اصحاب المذاخر فكرة الحصة الدوائية التي توزع على أصحاب المذاخر من الوزارة. غير أن الدكتور عبد المطلب محمد علي وزير الصحة رفض هذا الطلب في الوقت الحالي نظراً لأن الخزين الدوائي لا يسمح بتوزيع الحصة الدوائية إلى المذاخر، كما إن الطاقة الاستيعابية للمذاخر الحكومية محدود وتحتاج وزارة الصحة إلى توسيع عدد المذاخر التابعة لها لتوسيع الطاقة المخزنية.

**مصادرة أدوية الأرصفة**

وقال ممثل وزارة الداخلية العقيد هيثم حسين أن مفارز وزارة الداخلية المنتشرة في العاصمة والمحافظات قامت بمراقبة بائعي الأدوية على الأرصفة وأصدرت عقوبات بحقهم وصادرت ما بحوزتهم من الأدوية، كما أن قوات مراقبة الحدود سيطرت على تسرب الأدوية والمخدرات.

**-صيدلانية: ١٠٪ من الأدوية تصل الى المواطنين فقط و٩٠٪ يسرقها منتسبو وزارة الصحة**

**-مسؤول حماية المذاخر السابق: الأدوية الباهظة الثمن يعاد تهريبها إلى مصدرها عبر الحدود**

الرأي الثالث

## الوجه الآخر للإرهاب

صافي الياسري

اعترف أني من مدمني قراءة الاندبندنت البريطانية وأنا موقن - بالتجربة - عبر أكثر من ربع قرن، إن صدقية هذه الصحيفة لا يرقى إليها الشك، وعلى هذا الأساس فإن ما نشرته مؤخراً من ارقام حول (أكبر سرقة في التاريخ) جرت في وزارة الدفاع العراقية ووزارات أخرى تصل في مجموعها إلى ملياري دولار واستطيع أن اضيف بل أكثر خلال عام واحد، امراً لم تبتدعه الاندبندنت ولم يفبركه قسم الأخبار فيها، وهو الأمر ذاته الذي أقرته لجنة النزاهة.

وهنا.. في معقل الجمل.. حيث تشتعل الساحة العراقية قتالاً وتفجيراً وتدميراً وإرهاباً، نقرأ في طرف المعادلة الآخر حاجتنا القصوى إلى قوى أمن وجيش مدرب ومسلح تسليحاً يكفل الحماية والدفاع في الأقل إن لم يكفل قدرة هجومية على درجة ما من الفاعلية تمكن من ردع الإرهاب وتحجيمه إن لم تتمكن من قهره والقضاء عليه.

وأمام هذه الحاجة الملحة كضرورة حياتية لعموم العراقيين، تأتي جرائم الاختلاس في وزارة الدفاع وجريمة شراء أسلحة فاسدة، تعود بنا إلى أواخر الأربعينيات من القرن الماضي، يوم عقدت مصر صفقة الأسلحة الفاسدة ودخلت ساحة المعركة مع إسرائيل لتقتل جنودها بذخائرها وأسلحتها.

أليس هذا هو الوجه الآخر للإرهاب.. بتر اليد التي تقاومه وشلها ومنعها من حمل السلاح الذي يكفل لها الدفاع عن نفسها ووجودها؟ ألا تعد هذه الجريمة في مثل هذا الظرف خيانة وطنية عظمى ومن الدرجة الأولى؟ وحين تتساءل الاندبندنت عن طبيعة الحلقة الإدارية التي صممت ونفذت جريمة السرقة هذه، وتستنتج أنها لابد أن تكون من (المقامات العليا)... ألا يحق لنا أن نطالب - في الأقل - بتحقيق جاد لكشف هوية الفاعل؟

ألم يتساءل الذين أقروا شراء (طائرات روسية من بولندا) - عرف فيما بعد انها لم تعد صالحة للخدمة منذ ثلاث سنوات مضت، عن معنى هذا الاختيار؟ ولم لم يتعظوا بمصير الطائرات الروسية التي كانت موجودة في العراق قبل الاحتلال؟

حين اشتدت أزمة الفساد الإداري في إيطاليا في بداية السبعينيات، وكادت (المافيات) تضع كل إيطاليا في جيبها، ظهرت حركة (الأيادي النظيفة) وبدأت نواتها التي تشكلت من أنزه القضاة الإيطاليين تتسع وتكبر.. حتى قبر الفساد في كل إيطاليا لتحصيل حاصل لإجماع الشعب على محاربته والإنحياز إلى جهة النزاهة.. تلك تجربة يفخر بها الإيطاليون، وقد دونها العالم كله كوسيلة ناجعة لمعالجة السرطانات السياسية والاجتماعية التي يمكن أن تضرب هنا وهناك.. أو حيث تجد ثغرة.. أليس من الجدير بنا في هذا الظرف أن ننظر بجدية إلى تجربة الشعب الإيطالي، فنشكل نواة للأيادي النظيفة علنا نكنس أرضية دارنا من أدران العبث الجديد الأشد خطراً على كل مقدراتنا.. علنا نمسح عن جدران عراقنا الذي نطمح لتشكيله ملامح الوجه الآخر للإرهاب التي يحاول بعضهم تثبيتها بأصباغ قذرة.

المال السائب يغري بالسرقة (حكيم)

Safealyassry@yahoo.com